



ورقة سياسات وتحليل

المدن الذكية والمستدامة في المغرب

من منطق المشروع إلى حكمة المواءمة

قراءة في «المراجعة الوطنية للسياسة الحضرية للمغرب» الصادرة عن منظمة
التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE، 2024)

إعداد

يونس بوسلولو

باحث في حكمة المدن الذكية والتحول الرقمي

شتنبر 2026

المحتويات

3	ملخص تنفيذي
3	1. السياق: مراجعة في لحظة مفصلية
4	2. فجوة العوامة: ثلاثة أدلة
6	3. المدن الذكية في التقرير: حضور اقتصادي وأسس هشة
7	4. لماذا لا يتحول الذكاء إلى استدامة تلقائيًا؟
10	5. خيارات سياساتية
11	6. التوصيات
11	7. خلاصة
12	ملاحظات على البيانات والمراجع

ملخص تنفيذي

تقدم «المراجعة الوطنية للسياسة الحضرية للمغرب»، التي أنجزتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) بطلب من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، تشخيصاً لمدن تنتج 80% من النشاط الإنتاجي و75% من مناصب الشغل (ص. 19)، وتقتترح سياسة حضرية وطنية صريحة تقوم على أربع ركائز وخمسة شروط للنجاح (ص. 23-33).

تقرأ هذه الورقة التقرير من زاوية المدن الذكية والمستدامة، وهي زاوية يتيحها التقرير نفسه: إذ يوصي بإطلاق مبادرات للمدن الذكية ضمن ركيزة التنافسية (ص. 25)، وبناء إطار وطني لها (ص. 150)، وباستعمال البيانات المفتوحة والتوائم الرقمية والذكاء الاصطناعي في التقييم (ص. 31 و248).

الأطروحة: تتقاطع أدلة التقرير عند تشخيص واحد هو فجوة المواءمة بين ما يُنتج، من سكن ومساحات مبنية ومشاريع ومبادرات رقمية، وما تحتاجه المدن وسكانها من كلفة ميسورة وموقع مناسب وولوج وقدرة على الصمود. ولا تصبح المدينة الذكية مستدامة إلا إذا وُجّهت أدواتها الرقمية إلى تصحيح هذه الفجوة. لذلك تقترح الورقة تعريفاً عملياً: المدينة الذكية المستدامة هي مدينة ترى فجواتها وتصحيحها.

خلاصات أساسية:

- ♦ الاختلال في المواءمة لا في الكم. وُقعت اتفاقيات لأكثر من 2.1 مليون سكن اجتماعي من صنف 250 ألف درهم مقابل هدف أولي قدره 300 ألف، بينما لم يتجاوز الإنجاز 29,486 وحدة في صنف 140 ألف درهم مقابل هدف 130 ألفاً، وهو الصنف الذي يمثل أكثر من ثلاثة أرباع الحاجيات (ص. 193-196).
- ♦ النمو المقبل محطي. تتوقع الإسقاطات نمواً حضرياً بنسبة 92% في مديونة و80% في النواصر بين 2020 و2030، مقابل 4% في الدار البيضاء وتراجع بنسبة 17% في الرباط (ص. 51).
- ♦ الاندماج الوظيفي ضعيف. 10% فقط من سكان المناطق الحضرية الوظيفية يقطنون مناطق التنقل اليومي، مقابل 30% في متوسط OECD (ص. 52).
- ♦ الأسس الرقمية غير متكافئة. ثلث الأسر الحضرية فقط تتوفر على إنترنت ثابت مقابل 78.5% في متوسط OECD، وسرعة الإنترنت الثابت أقل بـ81% من متوسط مدن المنظمة (ص. 60-61).
- ♦ القدرة المحلية هي الحلقة الحاسمة. تحتاج الجماعات إلى نحو 22 مليار درهم سنوياً مقابل إنفاق فعلي في حدود 4.5 مليارات (ص. 241)، ولم تتوفر سوى 35% منها على برنامج عمل (ص. 247).

1. السياق: مراجعة في لحظة مفصلية

يبدأ التقرير من مفارقة: للمغرب تاريخ طويل في التعمير يعود إلى قانون 1914، وعشرات الاستراتيجيات القطاعية ذات الأثر الحضري، لكنه لا يتوفر على سياسة حضرية وطنية صريحة، شأنه شأن نحو ثلث البلدان المشاركة في المسح العالمي المشترك بين OCDE وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) (ص. 22).

ويكشف هذا المسح تفصيلاً دالاً: في إجاباته لسنة 2020، لم يذكر المغرب «رؤية منسجمة للتنمية الحضرية» ولا «تنسيق السياسات القطاعية» ضمن النتائج المنتظرة من سياسته الحضرية، بخلاف 44% و31% من البلدان على التوالي (ص. 95). تحليل الورقة: عجز

الانسجام، الذي يشخصه التقرير في كل فصوله، لم يكن مصاعاً بعد هدفاً مركزياً في التمثل الرسمي للسياسة الحضرية. وتزامن المراجعة مع محطات مقاربة: مرجعية النموذج التنموي الجديد التي أوصت بإطار مرجعي وطني للتنمية الحضرية (ص. 22)، ومخرجات الحوار الوطني للتعمير والإسكان لسنة 2022 (ص. 134)، واستضافة كأس إفريقيا 2025 وكأس العالم 2030 في ست مدن (ص. 84)، ثم نتائج الإحصاء العام 2024 الصادرة بعد إنجاز التقرير.

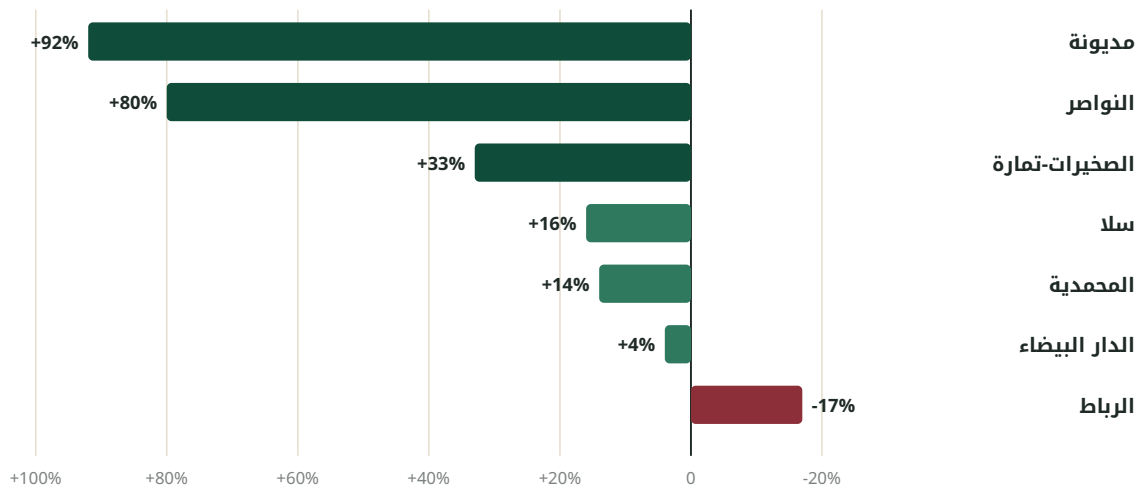
سؤال الورقة: كيف تتحول المدن الذكية في المغرب من مبادرات متفرقة إلى رافعة لمدن أكثر استدامة وإنصافاً، في سياق تكشف فيه أدلة التقرير أن التحلل الأساسي خلال مواءمة لا خلل إنتاج؟

2. فجوة المواءمة: ثلاثة أدلة

2.1 النمو ينتقل إلى الأطراف

معطى زادت المساحة المبنية بـ 174% خلال أربعين سنة مقابل 157% للسكان الحضريين، وهو فارق (17 نقطة) أقل من متوسط OECD (68 نقطة)، لكنه يتسارع منذ 1990 في المدن الأصغر والضواحي (ص. 47). وفي الرباط، تضاعف السكان 1.8 مرة والمساحة المبنية 3.4 مرات بين 1975 و2014، فارتفع نصيب الفرد من المبنى من 24 إلى 45.9 متراً مربعاً (ص. 48). كما سجل الإحصاء العام 2024 نسبة تحضر 62.8%، أي أقل نقطة من الإسقاط الذي اعتمدته التقرير لسنة 2024 (ص. 36).

الشكل 1 النمو المتوقع للسكان الحضريين 2020-2030



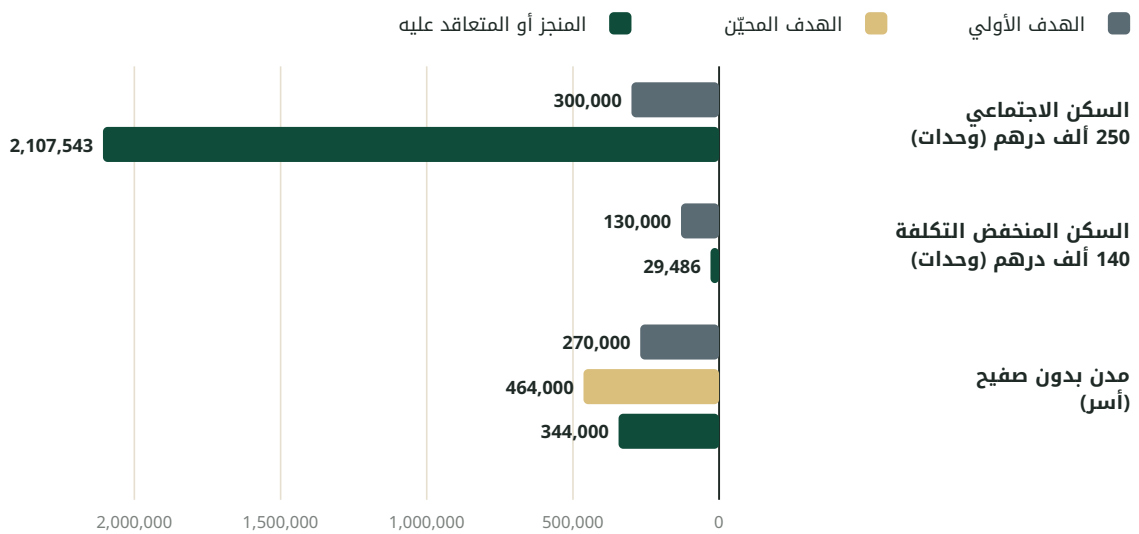
المصدر: إسقاطات المندوبية السامية للتخطيط كما أوردتها التقرير، الجدول 2.4 (ص. 51).
عمالات وأقاليم جهتي الدار البيضاء-سطات والرباط-سلا-القنيطرة.

تحليل الورقة التوسع المغربي معتدل في مجموعه، لكنه متركز مجالياً ومتجه نحو المستقبل: الأطراف الأسرع نمواً هي الأقل تحضراً وتجهيزاً في المنطق، إذ كان 70% فقط من سكان مديونة حضريين سنة 2014 (ص. 51). مشكلة التوسع أماناً أكثر مما هي خلفنا، والعقد المقبل هو زمن توجيهها.

2.2 السكن: فائز حيث السوق، وعجز حيث الحاجة

معطى وُقعت 1,507 اتفاقيات بين 2010 و2020 لإنجاز 2,107,543 سكاً اجتماعياً من صنف 250 ألف درهم، أي ما يعادل 34% من الرصيد السكني الحضري لسنة 2014، مقابل هدف أولي قدره 300 ألف وحدة (ص. 194 و196). وتقع 83% من مشاريع هذا الصنف في أطراف الجماعات، ويتجاوز دخل نحو 60% من مقتنيه 4,000 درهم شهرياً (ص. 196). في المقابل، لم يحصل على شهادة المطابقة سوى 29,486 سكاً من صنف 140 ألف درهم بين 2008 و2020 مقابل هدف 130 ألفاً (ص. 195)، مع أن الحاجيات المقدرة في أفق 2030 تبلغ 1.86 مليون وحدة، منها 1.42 مليون من هذا الصنف (ص. 193).

الشكل 2 الأهداف الأولية مقابل الإنجاز في ثلاثة برامج



المصدر: OCDE (2024)، ص. 194-196 و201.

صنف 250 ألف: وحدات متعاقد عليها 2020-2010 مقابل هدف أفق 2020. صنف 140 ألف: وحدات حاصلة على شهادة المطابقة 2020-2008 مقابل هدف أفق 2012. مدن بدون صفيح: أسر تحسنت ظروفها حتى مارس 2024.

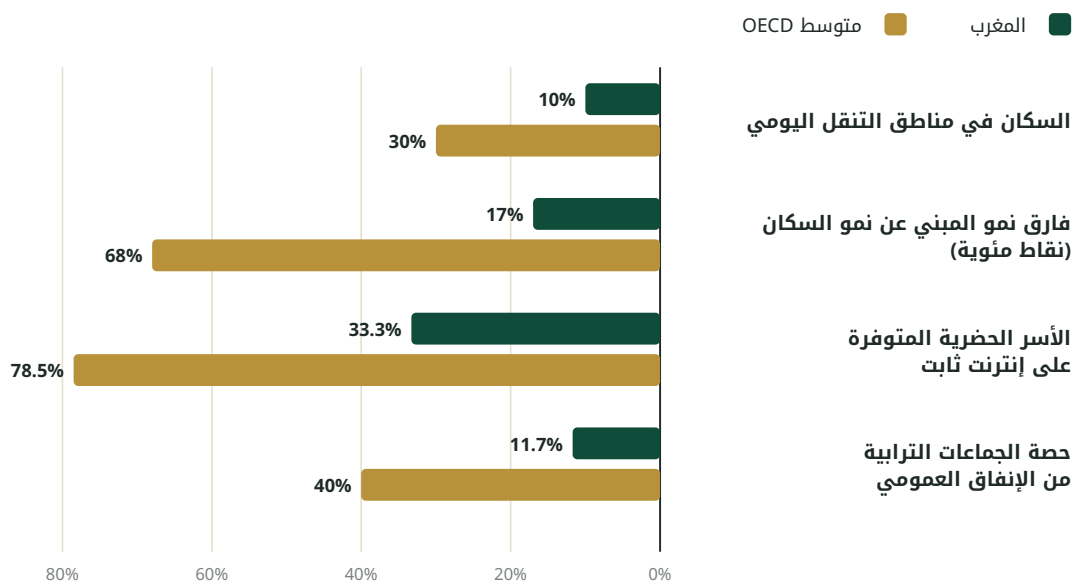
قراءة OCDE يرجع التقرير، استناداً إلى المجلس الأعلى للحسابات، هذا الاختلال إلى غياب معايير الأهلية وضعف الاستهداف الجغرافي، ويربط الإفراط في إنتاج الصنف الأعلى بظاهري «الانزياح» نحو فئات غير مستهدفة والشغور (ص. 196).

تحليل الورقة تبع العرض منطق المردودية والحوافز الممنوحة للمنعشين لا خريطة الحاجة. والانتقال منذ يناير 2024 إلى دعم مباشر للأسر (100 ألف درهم لسكن لا يتجاوز 300 ألف) يعالج مشكل الأهلية جزئياً، لكنه لا يعالج الموقع؛ وينبه التقرير إلى أن دعم الطلب في بلدان أخرى أنتج عرضاً ثثار حول جودته وموقعه تساؤلات (ص. 199-200). ويضاف إلى ذلك أن برنامج «مدن بدون صفيح» وسّع مستهدفه من 270 ألف أسرة إلى أكثر من 464 ألفاً حتى مارس 2024 (ص. 201): السكن غير اللائق يتجدد ما دام العرض لا يصل إلى الفئات الأضعف.

2.3 التنقل: المشي بالاضطرار

معطى 62% من التنقلات في الدار البيضاء الكبرى تتم مشياً مقابل 50% وطنياً، وترتفع إلى 76% لدى النساء (ص. 20 و160). ولا تتجاوز حصة الحافلة 13% من التنقلات في المدينة، مع حافلة واحدة لكل 5,000 نسمة مقابل حافلة لكل 2,000 تقريباً في البلدان متوسطة الدخل، و77% من السكان يصفون خدمة الحافلات بالسيئة (ص. 160). وفي 8 من أكبر 15 مدينة، يعيش أقل من نصف السكان على بعد 500 متر من محطة نقل عمومي (ص. 66).

الشكل 3 المغرب ومتوسط OECD: أربع مقارنات



المصدر: OCDE (2024)، ص. 47 و 52 و 60 و 242؛ ومتوسط OECD للإنفاق المحلي من موقع OECD. المؤشر الثاني بالنقاط المئوية، قيمة الإنترنت الثابت للمغرب تقريبيبة لأن التقرير يذكر «الثلاث» (2021). الإنفاق المحلي: المغرب 2020، ومتوسط OECD 2022.

تحليل الورقة

يبلغ معدل امتلاك السيارات نحو 80 لكل ألف نسمة مقابل 473 في متوسط OECD (ص. 68)، وهو مرشح للارتفاع مع الدخل والتوسع. التدخل قبل الانتقال الجماعي إلى السيارة أقل كلفة بكثير من معالجته بعده. وحين يمشي ستة من كل عشرة، يكون الاستثمار الأكثر أثراً في الاستدامة والإدماج هو أرصفة متصلة ومعايير آمنة وربطها بالنقل الجماعي، لا التطبيقات الموجهة أساساً لمستعملي السيارات.

3. المدن الذكية في التقرير: حضور اقتصادي وأسس هشة

يخصص التقرير قسمًا مستقلًا للمدن الذكية (ص. 149-151)، ويدرجها في ثلاث ركائز وثلاثة شروط للنجاح، ويوصي بإطار وطني لها بتعاون مع الوزارة المكلفة بالانتقال الرقمي، استلهاماً من برنامج «المدن المبتكرة» الفنلندي المفتوح لكل المدن مهما كان حجمها (ص. 150).

الموضع في التقرير	المضمون	ص.
ركيزة المدن التنافسية	الاستفادة من التحول الرقمي وإطلاق مبادرات للمدن الذكية، مع ذكر «المغرب الرقمي 2030»	25
ركيزة المدن الدامجة	إدماج رقمي ببنيات متاحة للجميع وتكوين في المهارات الرقمية	26
ركيزة المدن المستدامة	لا يرد فيها البعد الرقمي صراحة؛ الإشارة الوحيدة إلى «حلول تكنولوجية» لتقليص البصمة المائية	27
ركيزة المدن المرنة	استثمار البيانات والتكنولوجيات الجديدة لنمذجة الأزمات والمخاطر	28

الموضوع في التقرير	المضمون	ص.
شرط التقييم والتتبع	بيانات ضخمة ومفتوحة وجغرافية، وذكاء اصطناعي وتوائم رقمية، وحوكمة للبيانات	31
مبادرات قائمة	حافلات بتحديد الموقع وتدريب ذكي للنفايات والإنارة بالدار البيضاء، ومجسات للتلوث بالرباط، ومجسات للماء وحاوليات ذكية بمراكش	149
مدن بيئية	زناتة وابن جبر: نقل ذكي وتدريب رقمي للماء والطاقة وشبكات ألياف بصرية	151
توأّم رقمي	أول منصة توأم رقمي حضري لدى الوكالة الحضرية للرباط-سلا منذ 2020	-140 141

قراءة OCDE

يسجل التقرير أن هذه المبادرات «ما تزال محدودة، غالباً بسبب نقص الوسائل المالية والبشرية» (ص. 150)، وأن الفجوة الرقمية تشكل كابحاً لتطورها (ص. 58): ثلث الأسر الحضرية فقط يتوفر على إنترنت ثابت مقابل 91.1% للإنترنت المتنقل، ولا تتجاوز حصة الألياف البصرية 17% من الاشتراكات الثابتة، فيما تبلغ السرعة المتوسطة 27 ميغابت في الثانية، أي أقل بـ 81% من متوسط مدن المنظمة، مع فوارق بين المدن تصل إلى 40% (ص. 60-61).

تحليل الورقة

1. إطار اقتصادي أساساً. تُقدّم المدن الذكية تحت عنوان تعزيز التنافسية (ص. 149)، بينما لا يستدعي قسم الاستدامة أدواتها في معالجة التوسع أو السكن أو الولوج. تسير أجندة الذكاء وأجندة الاستدامة على مسارين متوازيين أكثر مما تلتقيان.
2. مفارقة المدينة البيئية الذكية. تُعرض زناتة وابن جبر بوصفهما أبرز المشاريع الذكية، بينما ينتقد الفصل نفسه المدن الجديدة المحيطة ويستشهد بأماسنا التي أصبحت «مدينة ميتة» بأقل من 40 ألف نسمة (ص. 151-152). ويذكر التقرير أن جماعة عين حرودة، موقع مشروع زناتة، كانت تضم أكثر من 10 آلاف مسكن صفيحي سنة 2014 (ص. 189). السؤال المطروح: هل تُبنى المدينة الذكية جزيرة جديدة، أم قدرة تُضاف إلى المدينة القائمة؟
3. الأسس قبل الواجهات. الواقع الرقمي الحضري متنقل أولاً، والألياف الضرورية لإنترنت الأشياء «في مرحلة أولية» (ص. 60). الطموحات القائمة على شبكات مجسات كثيفة ستصطدم بهذا الحد، بينما الخدمات المصممة للهاتف والبيانات الإدارية المتوفرة قابلة للتعميم فوراً.

4. لماذا لا يتحول الذكاء إلى استدامة تلقائياً؟

4.1 اختلالات الاستدامة بنيوية

معطى

80.9% من الكهرباء من مصادر حرارية، وتضاعفت الانبعاثات المرتبطة بالإنتاج في الدار البيضاء ثلاث مرات خلال خمسين سنة (ص. 69). ولا يتجاوز معدل تدوير النفايات 10% (ص. 21). وتهدد الندرة المائية مدن جهتي مراكش-آسفي والدار البيضاء-سطات، أي 7.7 ملايين حضري يمثلون 35% من السكان الحضريين (ص. 71). وتقدر كلفة الكوارث الطبيعية بنحو 800 مليون دولار سنوياً (ص. 169).

تحليل الورقة

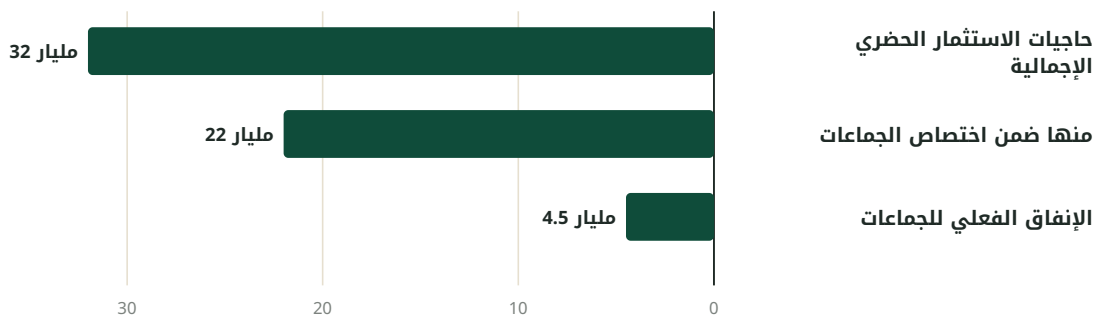
تعالج المبادرات الذكية الحالية الكفاءة على مستوى المرفق، بينما تشتغل الاختلالات على مستوى المنظومة. ومثال دال على ذلك: يسجل التقرير أن أكثر من 1,700 استثناء تكميري نال موافقة مبدئية في مراكش بين 1999 و2013 على

17,705 هكتارات، ثلاثة أرباعها في المحيط و55.1% منها خارج تغطية وثائق التعمير (ص. 135)، ويذكر في موضع آخر نزاعات حول تخصيص الماء في المدينة نفسها (ص. 71). لا يربط التقرير بين المعطين، لكن الربط يكشف أن قرارات استعمال الأرض عبر الاستثناء تحمل كلفة مائية غير محسوبة.

◆ 4.2 التمويل والقدرات: الحلقة المحددة

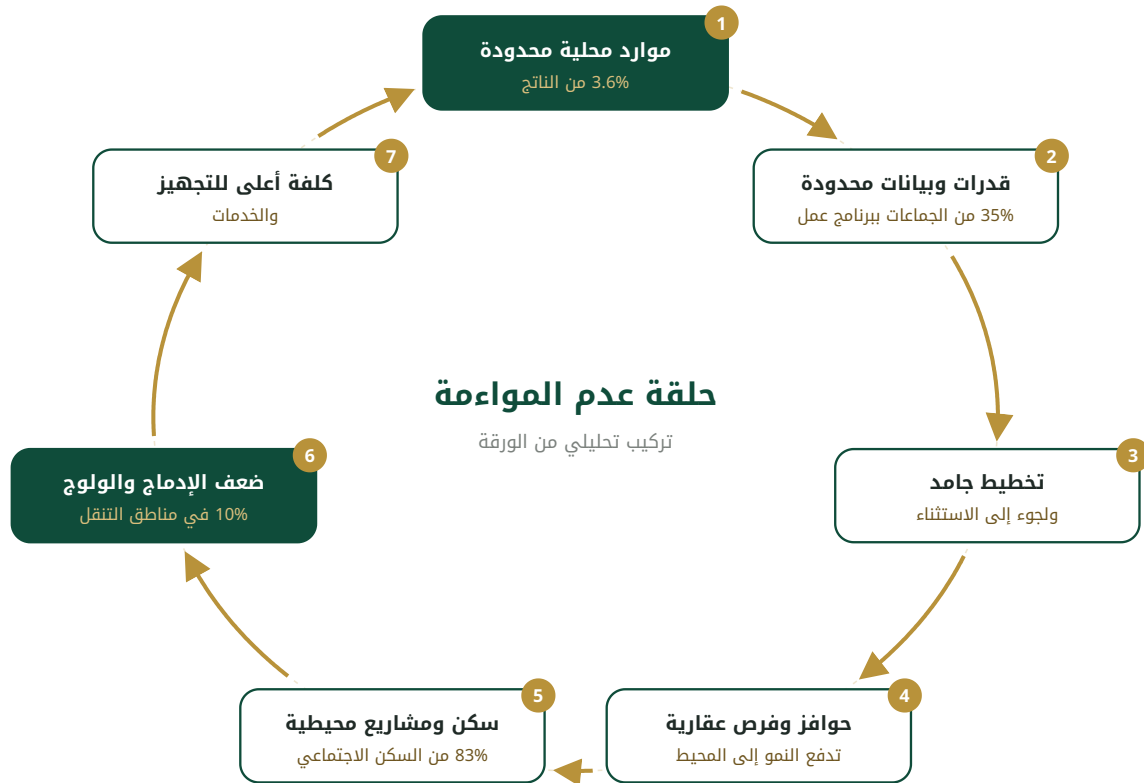
معطى لم ينتقل إنفاق الجماعات الترابية بين 2016 و2020 إلا من 3.4% إلى 3.6% من الناتج، ومن 11.8% إلى 11.7% من الإنفاق العمومي (ص. 242). ولا تتجاوز الضرائب الذاتية 25% من مداخيلها الضريبية (ص. 243). ولا ترتبط الجبايات المحلية بالتعمير، بل إن بعض آليات تمويل السكن تشجع الاقتناء في المحيط (ص. 244). وعلى مستوى التنسيق، عقد المجلس الأعلى لإعداد التراب ثلاث دورات فقط منذ إحداثه سنة 2001 (ص. 233)، ولم تتوفر سوى 35% من الجماعات على برنامج عمل (ص. 247).

الشكل 4 فجوة تمويل الاستثمار الحضري السنوية (مليار درهم)



المصدر: OCDE (2024)، ص. 241، نقلاً عن البنك الدولي/PPIAF (2019).
تقديرات الحاجيات للفترة 2017-2027 مقابل متوسط إنفاق الجماعات 2009-2015.

المخطط 1 حلقة عدم المواءمة



المصدر: تركيب تحليلي من الورقة انطلاقاً من معطيات التقرير (ص. 51-52، 196، 242، 247).
كل رابط في الحلقة فرضية معقولة تحتاج إلى اختبار، لا نتيجة مثبتة.

تحليل الورقة

يعرض التقرير الركائز الأربع بوصفها الأهداف والشروط الخمسة بوصفها وسائل، لكن أدلته تشير إلى أن الشروط هي الحلقة المحددة. ومن جهة أخرى، فالمكتسبات المعلوماتية قائمة فعلاً: مديرية لنظم المعلومات والتتبع أحدثت بمرسوم دجنبر 2023، ونظام من 28 مؤشراً ترايياً طُوّر مع OCDE، ومعياران وطنيان للبنيات الحضرية الذكية والمدن المستدامة (NM ISO/TR 37178 و NM ISO 37109)، وتجربة توأم رقمي (ص. 140-141 و 247-250). ما ينقص هو ربطها بدورة التخطيط والترخيص والتمويل على مستوى المجال الحضري الوظيفي.

4.3 ثلاث منطقيات للمدينة

البعد	المدينة الذكية: منطق الأداة	المدينة المستدامة: منطق النتائج	الذكاء المستدامة: منطق المواءمة
السؤال المركزي	ما التقنيات التي نعتمدها؟	ما النتائج البيئية والاجتماعية المطلوبة؟	كيف نرى الفجوات بين العرض والحاجة ونصحدها؟
الأدوات	مجسات ومنصات وتطبيقات ورقمنة مساطر	تكثيف ونقل جماعي وتدير الماء والنفايات	بيانات مربوطة بقرارات العقار والسكن والتنقل والمخاطر
الخطر في السياق المغربي	جزر ذكية ورقمنة لعدم المواءمة	أهداف بلا أدوات قياس ولا موارد محلية	كلفة بناء المعطيات وحوكمتها وتقاسمها

اختبار المواءمة لأي مشروع ذكي: هل يغير قراراً في العقار أو السكن أو التنقل أو المخاطر؟ هل يشتغل على مستوى المجال الوظيفي لا الحدود الإدارية وحدها؟ هل يمكن استعماله عبر الهاتف ومن الفئات الأقل ولوجاً؟ هل تحمي حوكمته المعطيات الشخصية؟ هل تتحمل الجماعة كلفة تشغيله بعد التجريب؟

5. خيارات سياساتية

يوصي التقرير بإطار وطني للمدن الذكية دون أن يحدد منطقه (ص. 150). أمام هذا الإطار ثلاثة مسارات ممكنة، مستخرجة من مضامين التقرير:

- الخيار أ: المدينة الذكية الواجهة. أولوية للمشاريع النموذجية الكبرى كالمدن البيئية. يمنح رؤية واضحة وجذباً للاستثمار، لكنه يخاطر بإنتاج جزر ذكية تكرر صعوبات إدماج المدن الجديدة (ص. 151-152 و 197).
- الخيار ب: الذكاء القطاعي. تعميم الحلول قطاعاً بقطاع: تحديد مواقع الحافلات، والعدادات الذكية، ومجسات النفايات (ص. 149 و 162). يحقق مكاسب كفاءة سريعة، لكنه يبقي البيانات مجزأة وأثره على الأسباب البنيوية محدود.
- الخيار ج: الذكاء من أجل المواءمة. بنية بيانات حضرية مشتركة على مستوى المجالات الوظيفية، وحالات استخدام مرتبطة بقرارات التخطيط والسكن والتنقل والمخاطر، وقدرات مجمعة في الوكالات الحضرية الجهوية المرتقبة (ص. 230)، ومعايير وطنية وبيانات مفتوحة. نتائجها المرئية أبطأ، لكنه يعالج جذور الفجوة وقابل للتعميم على المدن الوسيطة.

المعيار	أ: الواجهة	ب: القطاعي	ج: المواءمة
الأثر على الاستدامة البنيوية	منخفض إلى متوسط	متوسط	مرتفع
الأثر على الإدماج	منخفض	متوسط	مرتفع إذا ضم للهاتف أولاً
قابلية التعميم على المدن الوسيطة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
خطر تعميق عدم المواءمة	مرتفع	متوسط	منخفض

تحليل الورقة الخيار المرحح هوج عموداً فقرياً، مع إدماج حلول الخيار ب التي تجتاز اختبار المواءمة، وحصص مشاريع الخيار أ في المندمج منها في النسيج القائم. بهذا المعنى، لا يكون الإطار الوطني للمدن الذكية برنامجاً تكنولوجياً موازياً، بل الذراع المعلوماتية للسياسة الحضرية الوطنية.

6. التوصيات

#	التوصية	الفاعل الرئيسي	الأفق	السند (ص.)
1	لوحة قيادة محلية لفجوات المواءمة: الشغور، والسكن العش، والولوج إلى النقل، والتعرض للمخاطر	الجماعات والوكالات الحضرية	18-12 شهراً	247, 189
2	برنامج «المشي أولاً» في الضواحي الأسرع نمواً: أرصفة متصلة وعبور آمن وممرات نحو المحطات	الجماعات والجهات	قصير	66, 51, 20
3	إدماج خرائط المخاطر وقابلية التعمير في كل مراجعة لوثائق التعمير وبرامج عمل الجماعات	الوكالات الحضرية والجماعات	عند كل مراجعة	247, 28
4	سجل عمومي منشور للاستثناءات التعميرية ومآلاتها	الجهات المختصة محلياً	قصير	137-135, 31
5	تجميع خدمة رقمية واحدة على مستوى المجال الوظيفي قبل التوسع نحو غيرها	مؤسسات التعاون بين الجماعات	2-3 سنوات	238, 179
6	تعميم التوائم الرقمية واستعمالها لاختبار سيناريوهات التكثيف والمخاطر	الوكالات الحضرية الجهوية	2-3 سنوات	230, 141
7	إطار وطني للمدن الذكية والمستدامة وفق منطق المواءمة، مفتوح لكل المدن ومرتكز على المعيارين الوطنيين	المستوى الوطني	متوسط	250, 150
8	ربط الدعم المباشر للسكن بمعايير الموقع والولوج، ومراجعة الحوافز التي تشجع الاقتناء في المحيط	المستوى الوطني	قصير إلى متوسط	244, 200-199
9	ربط أي موارد إضافية للجماعات بالتزامات قابلة للقياس في القدرات والبيانات والشفافية	المستوى الوطني والجهات	متوسط	242, 33-32
10	تحيين الإسقاطات الحضرية بعد إحصاء 2024، والتحقق من مؤشر مناطق التنقل ببحوث التنقلات	مراكز البحث والمندوبية السامية للتخطيط	قصير	52, 42, 36

7. خلاصة

تظهر قيمة تقرير OCDE الأكبر حين تُقرأ أدلته متقاطعة: أهداف برامج السكن مع إنجازها، ومبادرات المدن الذكية مع نقد المدن الجديدة، والتعمير الاستثنائي مع الندرة المائية. عندها يتضح أن التحدي المقبل ليس إنتاج المزيد، بل مواءمة ما يُنتج مع ما تحتاجه المدن وسكانها.

في هذا الأفق، ليست المدن الذكية مشروعاً تكنولوجياً منفصلاً ولا شعاراً مرادفاً للاستدامة، بل قدرة مؤسسية على القياس والتصحيح تبني على مكتسبات قائمة. وبشكل أفق 2030 فرصة مزدوجة: تسريع الاستثمار، واختبار قدرته على الاندماج في المدينة القائمة. والمعيير الحاسم لنجاح السياسة الحضرية الوطنية المرتقبة لن يكون عدد المشاريع المنجزة، بل مدى تقلص فجوات المواءمة في السكن والتنقل والولوج والصمود.

ملاحظات على البيانات والمراجع

تباينات رُصدت وتُعرض للقارئ: نسبة التحضر لسنة 2024 إسقاط (65.2%، ص. 36) بينما سجل الإحصاء 62.8%؛ والعجز السكاني لسنة 2020 يرد مرتين داخل التقرير بقيمتين مختلفتين (206,506 وحدة، ص. 63؛ ونحو 386,000 وحدة، ص. 188)؛ وحصة النقل العمومي بالدار البيضاء ترد مرة «بالحافلة» (ص. 21 و160) ومرة «بالحافلة والترامواي» (ص. 68)؛ وعدد السكان الحضريين لسنة 2030 في الجدول 2.1 لا يتوافق مع النسبة المذكورة في النص (ص. 36 و39).

المنهجية: اعتمدت النسخة الفرنسية الأصلية للتقرير مصدراً أساسياً، وتحليل الأرقام بين قوسين إلى صفحاتها المطبوعة. وتميّز الورقة بين ثلاثة مستويات: معطى يورده التقرير أو مصدر إحصائي، وقراءة OCDE أي تفسير التقرير أو توصيته، وتحليل الورقة أي اجتهاد قابل للنقاش. وقد استُعملت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2024 للمندوبية السامية للتخطيط، وهي لاحقة للتقرير، لاختبار بعض تشخيصاته. ولم تُقدّر أو تُستكمل أي بيانات غير منشورة.

المرجع الأساسي: OCDE، *Revue de la politique urbaine nationale du Maroc*، Éditions OCDE، باريس. والنسخة الإنجليزية: OECD (2025)، *National Urban Policy Review of Morocco*.



المدن الذكية والمستدامة في المغرب

من منطق المشروع إلى حكاية المواءمة



تكشف أدلة المراجعة الوطنية للسياسة الحضرية للمغرب أن التحدي المقبل ليس إنتاج المزيد من السكن والمساحات المبنية والمشاريع، بل مواءمة ما يُنتج مع ما تحتاجه المدن وسكانها من كلفة ميسورة وموقع مناسب وولوج وقدرة على الصمود.

وتقترح هذه الورقة فهماً عملياً للمدينة الذكية المستدامة بوصفها مدينة ترى فجواتها وتصحيحها، وتضع خيارات سياساتية وتوصيات موجهة للجماعات الترابية والفاعلين المحليين ومراكز البحث.

يونس بوسلولو · شتنبر 2026